الكهرباء المنتجة بواسطة الطاقة المتجددة تصل إلى 27 في المئة في عام 2020

دول الخليج دعمت أسعار الطاقة والكهرباء لديها بـ 100 مليار دولار

قال تقرير اقتصادي متخصص ان دول الخليج دعمت أسعار الطاقة والكهرباء لديها بأكثر من 100 مليار دولار وفق آخر إحصائية بنهاية العام 2011م، واضاف التقرير الصادر عن المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية أن المملكة دعمت أسعار الطاقة لديها بنحو 61 مليار دولار خلال العام 2011، والإمارات بـ 22 مليار دولار، والكويت بنحو 13 مليار دولار، وقطر بستة مليارات دولار.

ولفت التقرير إلى أنه لا يمكن لدول الخليج أن تستمر في تطبيق السياسات القديمة وبأسعار لا تتناسب مع النمو الكبير في الاستهلاك، مؤكدا انه لابد من اتخاذ سياسات تسعيرية أكثر جدوى للمساعدة في ترشيد الاستهلاك وتعديل الأسعار لتمكينها من الاستثمار في تلبية الزيادة الكبيرة في الطلب على الغاز من خلال الاستكشاف والتنقيب والاستثمار في الطاقة المتجددة.وبين التقرير أن دول الخليج شهدت خلال الأعوام الماضية جهودا واسعة للحد من الاستهلاك المتزايد للطاقة والهدر الحاصل في مجالات عدة، مشيرا إلى ضرورة استفادة هذه الدول من تجارب الدول الأجنبية المتقدمة في ذلك المجال.

دعم كبير تقدمه دول الخليج لأسعار الطاقة

وأوضح أن دول الخليج تواجه مشكلة حقيقية في مجال استغلال الطاقة المتجددة تتمثل في ارتفاع التكلفة الإنتاجية للطاقة الكهربائية من الطاقة النظيفة، إذ إن إمكانية تطوير الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء صعبة نظرا لصعوبة خفض التكلفة المرتفعة بالنظر إلى توليد الكهرباء بالطاقة التقليدية «الديزل – الغاز».

وقال التقرير أن الطاقة التقليدية ما تزال الخيار الأفضل في الوقت الراهن ومن ثم تتطلب عملية استغلال الطاقة النظيفة «الشمس – الرياح» جهودا كبيرة نظرا للفوارق السعرية الكبيرة بين توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء من الطاقة التقليدية.وذكر التقرير أن معدل الكهرباء المنتجة بواسطة الطاقة المتجددة في المملكة ستصل إلى 27 في المئة من إجمالي الطاقة بحلول 2020م، موضحا أن عملية التعرف على التكنولوجيا المثلى لظروف المملكة تتطلب بحوثا علمية تصل إلى 3 سنوات مقبلة على أن تبلغ الطاقة المنتجة بواسطة الطاقة النظيفة بنحو 200 الف ميغاوات على المستوى العالمي بعد 8 سنوات تقريبا.

وحول أثر سياسات الدعم الخليجية على قطاع الطاقة المتجددة قال التقرير أن الاستهلاك المدعوم بمئات المليارات بدأ يؤرق تلك الدول وبدأت الجهات الحكومية تطالب بمراجعة ذلك الدعم الذي يكلف الموازنات الكثير من المليارات التي يمكن استغلالها في إنتاج مصادر متنوعة للطاقة. واشار إلى أنه ومع الصرف الكبير للدول الخليجية على تامين مصادر الطاقة بأسعار منخفضة ظهرت ظواهر سلبية نتيجة لتحمل تلك الدول الكثير من التكاليف المالية منها زيادة استهلاك الطاقة بشكل كبير وربما إلى درجة الإسراف وتهريب الوقود وعدم محاولة ترشيد الصناعة لتوفر الطاقة واللقيم «الغاز المستخدم في صناعات البتروكيماويات» بأسعار زهيدة. وأوضح أن برامج دعم أسعار البنزين والكهرباء تسبب هدرا ضخما في الطاقة بمنطقة الخليج وتهدد اقتصاداتها، مبينا أن أسعار الطاقة الرخيصة أدت إلى ارتفاع استهلاك دول الخليج للطاقة ما يعيق تقدمها الاقتصادي لأنه يؤثر على تصدير تلك الثروات.

جهود عملية لضبط ومتابعة معدلات التضخم ورفع القدرة التنافسية عالمياً

مؤشر أسعار الإيجارات يسجل أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية في دول الخليج

حمى الارتفاعات اتسعت لتشمل جميع دول الخليج خاصة دبي

أشار تقرير المزايا القابضة أن الارتفاع المتواصل على مؤشر أسعار الإيجارات للقطاعات السكنية والاستثمارية والتجارية خلال العام 2013، شكل مفاجأة لكافة المهتمين والمتابعين للقطاع العقاري في المنطقة خلال العام 2013، على مستوى طبيعة الارتفاع ونسبها والمواقع التي شملتها وأسباب الارتفاعات المسجلة، ومن الواضح أن الارتفاعات المسجلة احدثت ردود فعل متباينة بين القبول وبين محاولة التأقلم معها، وبين البحث عن بدائل اخرى تكون أقل تكلفة، والمؤكد وتبعا للمؤشرات الاقتصادية ومجمل الحراك التجاري والسياحي والمشاريع النوعية الضخمة التي يجري تنفيذها أن مؤشر الاسعار لم يصل إلى قمته الجديدة بعد، وما نسب الارتفاع المسجلة الا البداية، وستشهد الاشهر المقبلة ارتفاعات أخرى لها دوافعها وأسبابها بعيدا عن الخوض في صحتها وأحقيتها وتأثيراتها الايجابية والسلبية على معدلات التضخم ومؤشر غلاء المعيشة، فيما يبقى التحدي الاكبر في إدارة التضخم والسيطرة عليه وإبقائه ضمن معدلاته الطبيعية.

وستكون البداية هذه المرة من إمارة دبي والتي تشير البيانات العقارية إلى تسجيل أسعار العقارات السكنية نسبة ارتفاع وصلت إلى ما يزيد عن 16 في المئة مقارنة بمستواها خلال نفس الفترة من العام 2012، وارتفع كذلك مؤشر الايجارات للشقق السكنية بنسبة تزيد عن 17 في المئة على أساس سنوي وسجلت أسعار تأجير الفلل ارتفاعا بنسبة 13 في المئة في حين سجلت أسعار البيع ارتفاعا وصل إلى مايزيد عن 15 في المئة على أساس سنوي، في المقابل فقد حذت العاصمة أبو ظبي الاتجاه نفسه على أسعار البيع والتأجير، فقد سجل مؤشر أسعار العقارات السكنية ارتفاعا تجاوزت نسبته 18 في المئة مقارنة بالمستوى السائد خلال نفس الفترة من العام الماضي، وسجلت أسعار بيع الشقق السكنية ارتفاعا بنسبة 20 في المئة وأسعار مبيعات الفلل بنسبة تزيد عن 14 في المئة ، إلى ذلك فقد سجل مؤشر أسعار الإيجار على الشقق السكنية ارتفاعا بنسبة 7 في المئة ، والفلل نسبة ارتفاع 3 في المئة مقارنة بمستواها خلال العام 2012، وتشير بعض التقارير العقارية إلى تسجيل ارتفاعات وصلت إلى 45 في المئة على بعض المواقع على أساس سنوي على الرغم من توفر الشقق السكنية المعدة للتأجير، بالإضافة إلى دخول آلاف الوحدات الجديدة إلى السوق، يذكر هنا أن المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي قد قرر إلغاء العمل بنسبة الزيادة السنوية لإيجارات الوحدات السكنية بنسبة 5 في المئة وترك الاسعار للعرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى تسجيل ارتفاعات كبيرة ومفاجئة للمستأجرين تراوحت بين 30 في المئة و 60 في المئة علما أن مستوى الاسعار السائدة لدى إمارة أبوظبي يفوق بشكل كبير ما هو سائد لدى الامارات الاخرى في ظروف الاستقرار.

ويقول التقرير ان حمى الارتفاعات قد اتسعت لتشمل كافة دول المنطقة، حيث شهد السوق العقاري الكويتي ارتفاعات قياسية خلال العام 2013، وتشير بيانات السوق إلى تسجيل ارتفاعات بنسبة تجاوزت 50 في المئة ، فيما تشهد العقارات التجارية نشاطا ملحوظا لم تسجله منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية، واللافت أن أسعار الاراضي السكنية قد اقتربت من أسعار العقارات الاستثمارية على بعض المواقع في حين واصلت أسعار الايجارات ارتفاعها على كافة الوحدات العقارية المعروضة وبنسبة تجاوزت 100 في المئة مقارنة بمستوياتها خلال سنوات الأزمة المالية، في حين شهدت أسعار إيجارات العقارات الاستثمارية نشاطا ملحوظا وارتفاعات قياسية أيضا، ويشهد السوق العقاري ارتفاعا ملموسا على وتيرة الصفقات والمبايعات على مستوى الاحجام ونسب الارتفاع على الاسعار والتي تجاوزت كافة التوقعات المسبقة الايجابي والسلبي منها، ويقول المختصون بالسوق العقاري الكويتي أن أسباب الارتفاع متعددة يأتي في مقدمتها انفراد القطاع العقاري الكويتي بمزايا لم تتوفر لدى القطاعات الاستثمارية الاخرى المتوفرة على مستوى العوائد والايرادات ومستوى المخاطر المصاحبة للاستثمار الداخلي والخارجي، حيث أثبت القطاع العقاري أنه الملاذ الاكثر أمنا على مستوى الفرص والمجالات الاستثمارية المتاحة لدى الاقتصاد الكويتي، يذكر هنا أن الاسعار السائدة لدى السوق العقاري الكويتي تعتبر الاعلى منذ العام 2008.

وبين التقرير إلى التوقعات الصادرة عن بنك قطر الوطني والمتعلقة بمعدلات التضخم خلال العام 2013 والعام القادم، حيث توقع التقرير أن يبقى مستوى التضخم لدى دول مجلس التعاون تحت السيطرة ليتراوح عند مستوى 2.5 في المئة نتيجة التراجع الحاصل على أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، وتوقع البنك أن يصعد مستوى التضخم خلال العام 2014 ليصل إلى 3 في المئة نتيجة استمرار الارتفاع على أسعار الايجارات واستقرار أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، في حين سيساهم استقرار أسعار النفط والغاز وأسعار المواد الغذائية في السيطرة على الضغوط التضخمية، يذكر أن تكاليف السكن تستحوذ على ما نسبته 27 في المئة من سلة أسعار السلع والخدمات لدى دول مجلس التعاون، فيما تستحوذ المواد الغذائية على نسبة 20 في المئة ويزداد تأثيرها على معدلات التضخم نتيجة استمرار تقلبها وفقا للظروف السائدة.

ولاحظ التقرير أن حصة الإيجار الخاص بالسكن تتزايد لدى دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي معدل التضخم المسجل بين العامين 2012 و2013، حيث ارتفع معدل التضخم لدى المملكة العربية السعودية بنسبة 3.7 في المئة خلال يوليو 2013 مقارنة بالمعدل السائد خلال نفس الفترة من العام 2012، ووصل معدل التضخم لدى مملكة البحرين إلى 3.6 في المئة وفي قطر 3.1 في المئة وفي الكويت 2.9 في المئة وسلطنة عمان 1.5 في المئة ، فيما سجلت الإمارات أدنى مستوى تضخم عند 1.3 في المئة في يوليو 2013 بالمقارنة بنفس الفترة من العام 2012، وتعكس الارتفاعات النسبية التي تشهدها بنود السكن والبنود ذات العلاقة إلى بداية تجدد الضغوط التضخمية لدى الاسواق العقارية الخليجية وبشكل خاص مع بداية النصف الثاني من العام 2013، ليرتفع معدل التضخم على البنود الخاصة بالسكن وتوابعه في يوليو 2013 لتصبح لدى البحرين 10.5 في المئة ولدى قطر 6.4 في المئة والسعودية 4.2 في المئة وفي الكويت ارتفعت بنسبة 0.9 في المئة والامارات 0.4 في المئة بالمقارنة بنفس الفترة من العام 2012، والجدير ذكره هنا أن قدرة الدول على ضبط ومتابعة معدلات التضخم سينعكس إيجابا على الاستقرار الاقتصادي وسلامة المراكز المالية للدول وقدرتها التنافسية على مستوى العالم، في حين سيكون لانخفاض معدلات التضخم تأثيرات إيجابية على القطاع العقاري كونه يبدد المخاوف الخاصة بالدخول في فقاعة سعرية جديدة، الأمر الذي من شأنه خفض تكاليف المعيشة وتحفيز الاستثمار وزيادة معدلات التمويل والإقراض.

معدل نموها بلغ 20 في المئة خلال نوفمبر وارتفع إلى18.7 مليار درهم

172 مليار درهم حجم التبادل التجاري بين الإمارات واليابان خلال 11 شهراً

ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين دولة الإمارات واليابان خلال شهر نوفمبر الماضي، بنسبة 19.8 في المئة لتصل إلى 18.7 مليار درهم «5.1 مليارات دولار» مقارنة مع 15.6 مليار درهم «4.2 مليارات دولار» للشهر ذاته من العام 2012، وفقا لإحصاءات مؤسسة «جيترو» اليابانية.

وأظهرت بيانات هيئة التجارة الخارجية اليابانية «جيترو»، استقرار حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الـ 11 شهرا الأولى من العام الماضي عند 171.7 مليار درهم «46.8 مليار دولار»، مقارنة مع 177.6 مليار درهم «48.4 مليار دولار» للفترة ذاتها من العام 2012 بانخفاض طفيف قدره 3.4 في المئة .

ووفقا لبيانات الهيئة استحوذت دولة الإمارات على 27.9 في المئة من إجمالي تجارة اليابان مع منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من يناير وحتى نهاية نوفمبر 2013، والمقدرة بنحو 615.4 مليار درهم «167.7 مليار دولار»، وذلك مقارنة بنسبة 26.8 في المئة للفترة ذاتها من العام 2012، لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي استحوذت على 30.7 في المئة من الإجمالي.

وأظهرت الإحصاءات، تصدر دولة الإمارات أسواق منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصادرات اليابانية خلال الأشهر الـ11 من العام الماضي البالغة 81.3 مليار درهم «22.17 مليار دولار»، حيث استحوذت الإمارات على نحو 34.8 في المئة من إجمالي الصادرات اليابانية إلى المنطقة بإجمالي واردات قدرها 28.2 مليار درهم «7.72مليارات دولار»، تلتها المملكة العربية السعودية بواردات قيمتها 6.3 مليارات دولار، ثم سلطنة عمان بواردات بقيمة 2.85 مليار دولار، ثم قطر بواردات بلغت 1.2 مليار دولار.

ووفقا للبيانات، فقد استحوذت الإمارات كذلك على أكثر من 26.8 في المئة من إجمالي صادرات منطقة الشرق الأوسط إلى اليابان خلال الـ11 شهرا الأولى من عام 2013 البالغة 534.3 مليار درهم «145.6 مليار دولار»، لتأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي استحوذت على 31.1 في المئة بقيمة صادرات بلغت 45.4 مليار دولار، ليستحوذ البلدان معا على نحو 58 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة لليابان في 11 شهرا.

وفقا للبيانات فقد بلغت الصادرات الإماراتية إلى اليابان، والتي تشمل المنتجات النفطية، خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر من العام الماضي نحو 143.4 مليار درهم «39.09 مليار دولار»، وذلك مقارنة مع 147.5 مليار درهم «40.2 مليار دولار» للفترة ذاتها من العام 2012.

بالمقابل، سجلت صادرات الدولة إلى اليابان خلال الـ 11 شهرا الأولى من العام الماضي نحو 28.3 مليار درهم «7.72 مليارات دولار» مقارنة مع 30.1 مليار درهم «8.2 مليارات دولار» للفترة ذاتها من العام 2012، ليبلغ بذلك الفائض في الميزان التجاري بين البلدين نحو 114.8 مليار درهم «31.3 مليار دولار» لصالح دولة الإمارات.

وتتركز صادرات الدولة إلى اليابان في البترول الخام والغاز الطبيعي، إضافة إلى الألمنيوم بمختلف أشكاله، إذ تشكل المنتجات البترولية 98.4 في المئة من صادرات الإمارات إلى اليابان، فيما يشكل البترول الخام وحده نحو 78 في المئة ، لتعد الإمارات ثاني أكبر مورد للبترول الخام لليابان من حيث الكمية بعد السعودية.

وبحسب البيانات، فقد واصل التبادل التجاري بين البلدين قفزاته الشهرية، بعد أن سجل خلال شهر نوفمبر الماضي نموا قدره 19.8 في المئة بارتفاعه إلى 18.7 مليار درهم «5.1 مليارات دولار»، مقارنة مع 15.6 مليار درهم «4.2 مليارات دولار» للشهر ذاته من العام 2012.

وسجلت صادرات الدولة إلى اليابان خلال شهر نوفمبر الماضي ارتفاعا قدره 20.5 في المئة ، بعد أن بلغت 15.5 مليار درهم «4.2 مليارات دولار»، مقارنة مع 12.8 مليار درهم «3.51 مليارات دولار» لصادرات الشهر ذاته من العام 2012.

وبالمقابل سجلت واردات الدولة من اليابان في نوفمبر الماضي ارتفاعا قدره 13.7 في المئة بعد أن بلغت 3.1 مليارات درهم «844.3 مليون دولار» مقارنة مع 2.72 مليار درهم «742 مليون دولار» للشهر ذاته من عام 2012، ليبلغ بذلك فائض الميزان التجاري بين البلدين خلال شهر نوفمبر الماضي نحو 12.4 مليار درهم «3.38 مليارات دولار» لصالح دولة الإمارات.

وبحسب بيانات الهيئة تشهد حركة المبادلات التجارية الشهرية بين البلدين تباينا ملحوظا منذ بداية هذا العام حيث أظهرت البيانات تراجعا طفيفا خلال شهر يناير الماضي قدره 3.7 في المئة ، بعد أن هبطت إلى 16.07 مليار درهم، مقارنة مع 16.7 مليار درهم للشهر ذاته من العام الماضي، في حين بلغت الصادرات الإماراتية والتي تشمل المنتجات النفطية، إلى اليابان خلال شهر يناير الماضي نحو 13.91 مليار درهم «3.79 مليارات دولار» مقارنة مع 14.5 مليار درهم للشهر ذاته من العام 2012 ونحو 11.4 مليار درهم لشهر يناير 2011.

وأفادت البيانات تراجعا طفيفا في واردات الإمارات من اليابان خلال شهر يناير من العام الحالي بنسبة 4 في المئة لتصل إلى 2.1 مليار درهم «588 مليون دولار» مقارنة مع 2.22 مليار درهم «613 مليون دولار» للشهر ذاته من العام الماضي، ومع 1.69 مليار درهم «462 مليون دولار» لشهر يناير من العام 2011.

«آتيك» تستثمر 10 مليارات دولار بمصنع «رقائق»

قال الرئيس التنفيذي لشركة استثمار التكنولوجيا المتطورة «آتيك» ومقرها أبوظبي إن الشركة تنوي استثمار ما يصل إلى 10 مليارات دولار على مدى عامين في مصنع لأشباه الموصلات في نيويورك تابع لشركة غلوبال فاوندريز.

وتملك اتيك شركة غلوبال فاوندريز غير المدرجة في البورصة بعد أن استحوذت على حصة شريكتها إيه. إم.دي في الشركة في مارس 2012.

وتخضع اتيك لسيطرة شركة مبادلة وهي صندوق استثماري لإمارة أبوظبي.

وقال الرئيس التنفيذي إبراهيم عجمي إن الشركة تلقت التزامات من مبادلة باستثمار ما بين تسعة وعشرة مليارات دولار في توسعة مصنع نيويورك.

وأضاف أن اتيك تنوي الاستثمار أيضا في مصانع غلوبال فاوندريز لإنتاج الرقائق الإلكترونية في ألمانيا وسنغافورة لكنه لم يخض في التفاصيل.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع نيويورك الذي بدأ العمل في 2012 نحو 60 ألف رقاقة قياس 300 ملليمتر شهريا. وتستخدم الرقائق لإنتاج الدوائر المتكاملة وهي مكون رئيسي في كل الأجهزة الإلكترونية.

نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج

محللون: شكوك تحيط بطفرة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية

إذا أردت بالفعل أن تفهم عملية التفتيت الهيدروليكي فإنه لا يكفي أن تقرأ عنها أو تشاهدها في فيديو – ولكن لابد لك من استشعارها.

وفيما يتم ضخ خلطة الماء والرمل والكيماويات في البئر لتفتيت الصخر وإطلاق النفط والغاز المحصور يكون هناك استشعار ملموس بما تشمله العملية من طاقة وأنابيب ومضخات تتوتر وتتذبذب بشدة أثناء التحكم في الضغوط العالية اللازمة.

تستخدم عملية تفتيت هيدروليكي عادة نحو عشر مضخات قدرة كل مضخة منها تساوي قدرة ثلاث سيارات سباق فورمولاوان مركبة على ظهر شاحنة ذات 18 عجلة. وحين تجرى عملية الضخ يمكن لهذه الآلية أن ترفع الضغط في البئر إلى درجة ضغط مياه على عمق 30000 قدم يعني أعمق من أي محيطات على وجه الأرض.

وتعد قدرات وتكاليف تلك المضخات التي تصنعها شركات مثل واير جروب البريطانية وجاردنر دنفر الأميركية، من الأمور الأساسية المهمة التي أسهمت في طفرة النفط والغاز الصخري في أميركا الشمالية.

وقال خبراء إن عملية الضخ عالية الضغط مصحوبة بعملية الحفر الأفقي لمد الآبار إلى مسافة ميل أو أكثر من الحفار ولفتح شقوق النفط والغاز أتاحت الإنتاج من احتياطيات طالما كانت معروفة ولكنها لم تكن ذات جدوى من الناحية المالية.

واستخدمت هذه التقنيات في بادئ الأمر في الغاز الطبيعي، ولكن في السنوات الخمس الماضية مع هبوط سعر الغاز تزايد استخدامها في استخراج النفط. والناتج هو طفرة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الذي زاد بنسبة تتجاوز 50 في المئة في تلك الفترة.

غير أن هناك مسألة تتعلق بطفرة نفط الولايات المتحدة تتمثل في تكاليف الإنتاج. ذلك أن الجهد اللازم لاستخراج النفط من الصخر والذي بدونه يستحيل تدفق الخام، يعني أن تكاليف الإنتاج الصخري تكون مرتفعة مقارنة باحتياطيات الشرق الأوسط التقليدية منخفضة تكاليف الاستخراج.

ومن ضمن الشركات الأمريكية متوسطة وصغيرة الحجم التي قادت حملة النفط الصخري كونتنتال ريسورسز واي أو جي ريسورسز ووايتنج بتروليم وهيس والتي استطاعت زيادة إنتاجها سريعا بفضل أسعار النفط المرتفعة فوق 100 دولار للبرميل وأيضا بفضل تراجع تكاليف عمليات تلك الشركات بشكل حاد. وأتاحت تلك التكاليف الآخذة في الانخفاض للشركات أن تعرف المزيد عن عملية لا تزال جديدة، وتحقق تلك الشركات تقدما فنياً ملموساً مثل زيادة مسافة الحفر الأفقية في الآبار من ميل واحد إلى ميلين أو أكثر واستخدام حفار في موقع واحد في حفر عدد من الآبار بدلا من فكه ونقله إلى مكان آخر في كل مرة.

وهذا التقدم الفني نتج عنه تمكن شركة إي أو جي مثلاً من تقليص متوسط الزمن الذي تقطعه في حفر بئر في حقل ايجل فورد الصخري في تكساس من 15 يوما عام 2011 إلى اقل من 10 أيام في عام 2013.

وبالإضافة إلى ذلك التقدم الذي تحقق في زيادة الإنتاجية، هناك أيضا تعزيز ومؤازرة من السعة المفرطة لصناعات الخدمات.

ففي عام 2010–2011 كان هنالك استثمار كثيف في سعة عملية ضخ الضغوط العالية حيث كانت شركات خدمات عملية التفتيت الهيدروليكي الرائدة مثل شلمبرجيه وهاليبرتون وبيكر هيو واف تي اس انترناشيونال «فراك تلك سرفيسز» تستعد للطفرة التي كانت تراها قادمة.

وقال كيث كوكرين الرئيس التنفيذي شركة وير: «تلك كانت سنوات الإقبال الذهبية. ثم في أوائل عام 2012 اتضح لنا جلياً أننا بدأنا نشهد تحولاً دراماتيكيا.. حيث كان هناك أحوال أكثر صعوبة تواجه سلسلة التوريد فيما كانت هذه الصناعة تسعى إلى التأقلم».

مؤشر النفط الامريكي